صور التفسير اللغوي في ضوء المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة

د/ عاشور مزيلخ *

تمهيد:

مؤسس هذه النظرية الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح[1]، عكفت هذه النظرية تدعو اللسانيين والباحثين في العالم العربي إلى قراءة التراث بمنظار علمي بعيد عن التعسف، وسعت جاهدة وبفضل جهود علمائها للتعرّيف بخصائص علوم اللسان العربي، ومضامينه النوعية، في ضوء مقولات اللسانيات الحديثة.

وتنطلق النظرية من عمق التراث بدءا من الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان له الفضل الكبير في أنه أول من بسط النحو وفتّق معانيه، فأصل لنظرية في النحو، ويبدو ذلك جليا من خلال مباحث الدكتور الحاج صالح، ويعد مبحث التفسير اللغوي جد مرتبط بذلك، والبحث في ذلك مهم جدا في ضوء النظرية الخليلية، لما تكشفه النظرية عن كثير من الغموض حول التراث العربي الأصيل، والدعوة إلى إحياء المبادئ التي وضعها النحوي الخليل، صاحب العروض ومؤسس علم الأصوات، إحياء اجتهاديا لا تقليدا أعمى، كمفهوم العامل والزمرة والانفصال والابتداء والتي تعكس في أغلبها الجوانب المحورية لهذه المدرسة، والتي ظهرت أولا عند الخليل الفراهيدي قبل أن يؤكدها ويطورها الغربيون.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر1

ولهذا اتخذ البحث حول صور التفسير اللغوي أشكالا عديدة استنادا إلى مفهوم د/ عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مؤلفاته واستنادا إلى كتاب سيبويه الذي يعتبر أول من فهم كلام الخليل، وهي قراءة جديدة، أي تحليل اللغة ونظامها آليا، والوقوف على ما تركه الخليل وتلميذه سيبويه بقراءة جديدة قصد الوصول إلى نظرية عربية هي ما سماه النظرية الخليلية،وسنحاول من خلال هذا المبحث التفسير العميق للنظرية الخليلة ومدى مساهمتها في التعريف بالتراث الأصيل وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه، لاثبات صور التفسير اللغوي من خلال النظرية اللغوية العربية القديمة، ليست بالأمر الغريب فهي من أسس الدرس اللغوي.

والسؤال الذي يمكن أن ننطلق منه هو: أين تكمن صور التفسير اللغوي في تحليل الظاهرة اللغوية لدى علماء العرب، ورائدهم في ذلك الخليل في ضوء المفاهيم والمبادئ اللغوية التي كان لها دور كبير في تفسير العلاقات المعقدة المجردة الكامنة وراء اللغة؟

وهنا يمكن أن نلاحظ من خلال المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، صور التفسير اللغوي:

1_ سلامة اللفظ والمعنى:

من مبادئ النظرية الخليلية تفطنها إلى التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية، ومن ذلك تفطن الخليل وسيبويه وتحليلهم للغة بين[2]:

أ) الجانب الوظيفي: وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض من ناطق وسامع.

ب) الجانب اللفظي الصوري: أو اللفظي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته.

وهذه من صور التفسير اللغوي في بيان دلالة اللفظ

درسها د/ عبد الرحمن الحاج صالح تحت عنوان: الاستقامة والتفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى[3]، بيّن سيبويه أنواع الكلام بناء على دلالته، وهذا حسب رأي أستاذه الخليل، فجعله:المستقيم الحسن، المحال، والمستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير مكانه، والمحال الكذب.

ومن ثم بدأ التمييز بين اللفظ والمعنى في التحليل اللساني، انطلاقا من السلامة المتعلقة باللفظ(المستقيم الحسن القبيح)، وسلامة المعنى (المستقيم/ المحال)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي والتي يقتضيها القياس، فاللفظ قد يكون سليما في القياس

والاستعمال فهو مستقيم حسن، وقد يكون غير لحن ولكنه خارج عن القياس، فهو مستقيم قبيح، وقد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى، فهو محال، وهذا ما جعل علماء النحو يبنون تصورهم أنّ اللفظ هو المتبادر إلى الذهن أولا ثم يفهم منه المعنى، لذا لابد من الانطلاق في التحليل من اللفظ، فإذا فسر اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى كان التحليل معنوي، أما إذا فسر باللجوء إلى اللفظ نفسه كان التحليل لفظي معنوي.

إن لفتة سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة يدعم فكرة اهتمام النحو العربي بالظواهر الدلالية، يقول:«فمنه (الكلام) مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فالمستقيم الحسن: هو الترتيب أو التعبير المألوف في اللغة نحو: «أتيتك أمس، سآتيك غداً». المحال: وهو المتناقض في الاستعمال أو نقض أوّل الكلام بآخر، نحو: أتيتك غداً، سآتيك أمس. المستقيم الكذب، وهو تركيب مستقيم من حيث النحو وغير ممكن الوقوع في نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر. المستقيم القبيح: وهو وضع اللفظ في غير موضعه على الرغم من استقامته نحو: وكي زيد يأتيك، وقد زيداً رأيت. المحال الكذب: «وهو ما لا يتوافق مع الواقع، والخروج عن منطق اللغة نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[4]».

يفهم من ذلك هناك السلامة التي ترجع إلى اللفظ، والسلامة الخاصة بالمعنى، كما يميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين.

2 _ الكلام المفيد:

إن استقامة الجملة في جميع عناصرها عند سيبويه لا تختلف عما يسمّيه المحدثون بأصولية الجملة ومقبوليتها في نظرية النحو التوليدي التحويلي الذي رائده نوام شومسكي، وعدم استقامة الجملة معناه أنّها صحيحة قواعدياً ونحوياً ولكنها غير صحيحة دلالياً.

وهذا ما أشار إليه د/ عبد الرحمن الحاج صالح[5]، أن عادة ما يسمي سيبويه الجملة (كلاما)، فمصطلح جملة لا يوجد في كتابه، وأن الموجود هو الكلام المستغنى الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه، فيشكل وحدة تبليغية تتم بها فائدة الخطاب، ووظيفة هذه الوحدة

إعلام المخاطب، وهو ما يعرف بالإفادة من الكلام، وهذه وظيفة إعلامية مبينا عدم الخلط بين الدلالة والمعنى، وهذا هو التصور الحقيقي للنظرية العربية لمفهوم اللفظ والمعنى.

وبما أن الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة، هو أقل ما يكون عليه الخطاب، يختص بأحوال الخطاب ومقترنا بأحوال المخَاطَب، وهذا من سعة الكلام عند سيبويه، وهو الاستعمال الحقيقي للغة بالتقديم والتأخير والحذف والقلب، والاختزال والاختلاس والإضمار(المبتدأ والخبر)، عرف في الدراسات العربية بالوضع والاستعمال كما أشار د/ عبد الرحمن الحاج صالح[6]، وهذا للتوسع في دلالة اللفظ وأن ذلك من عمل العقل وحده، كأن يريد المتكلم إثبات معنى من المعان فلا يذكره باللفظ الموضوع له.

وإن كان النحاة العرب المتقدمون ينطلقون من واقع اللفظ حسب رأي د/ عبد الرحمن الحاج صالح[7]، وواقع الخطاب في الوقت نفسه، فينظرون في الكلام الطبيعي ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد، مثل: كتاب، يسمى في الدراسات العربية وفي النظرية الخليلية (الانفصال والابتداء)، ثم يأتي اختبار هذه القطعة بحملها على قطع أخرى، أي حمل اللفظة من المثل والنماذج فتفرع إلى لفظات هي نظائر للنواة، ولكنها أوسع منها، مثل: بكتاب، بالكتاب، كتاب كبير، ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي على أن بعضها أصل لبعض، وهو هنا كتاب ما يبنى عليه، وتتفرع عنها العبارات وبإلحاقها بالزوائد، كأداة التعريف وحروف الجر والتنوين، دون أن تفقد اللفظة وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي قطعة واحدة، ولكل جزء من اللفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلا في الموضع الأول، وبعدها حروف الجر، وهنا يكون الموضع جزء من البنية، وهذا ما يؤكده سيبويه نقلا عن شيخه الخليل[8]، وأطلقوا على تلك القابلية للزيادة يمينا ويسارا «بالتمكن»، وعرف د/ عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح «المثال»بمصطلح "schème générateur"، والمراد به وزن الكلمة و هو مكون من عمليتين هما :

العملية الأولى: تهتم بالحروف الأصلية للكلمة.

العملية الثانية: تهتم بالتغيرات أو الإجراءات التحويلية التي تتعرض لها الكلمة من خلال دخول الزوائد عليها أو عدم دخولها، مما يؤدي تغير في الأوزان[9].

ولهذا التمكن درجات في تصور النحاة تترتب كالآتي:

أ. المتمكن الأمكن، الذي يحمل معناه بداخله ولا يحتاج إلى غيره، ويتمثل في اسم الجنس المنصرف كرجل وفرس وشجرة.

ب. المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف .

ج. غير المتمكن ولا أمكن، ويتمثل في الاسم المبني.

فكل ما ينفصل ويبتدئ به هو مفردة أو كلمة؛ أي أصل تتولد عنه الفروع، ومن هنا صار من الضروري أن يتخذ مبدأ الانفصال والابتداء معيارا أساسيا لتحيد أقل ما ينطق به أي الكلمة، فمن الألفاظ ما ينفصل ويبتدئ مثل: «الرئيس» في نحو قولنا: «جاء الرئيس» و«الرئيس جاء». ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير «تاء الفاعل» ونا المضاف إليه في نحو قولنا: «خَرَجْتُ» و«كتابُنا»؛ ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: «في التأني السلامة."[10].

3 – حمل الشيء على الشيء:

هو ما يسمونه مفهوم الأصل والفرع، تفطن النحو الخليلي لهذا المبدأ، فالألفاظ أوالجمل قد تتفرع إلى أنماط جديدة بزيادات (أي بتحويلات)، فالخليليون ينطلقون من أقل ما ينفرد ويمكن التخاطب به، وبالزيادة على الأصل وبعملية تفريعية تحويلية تتولد مجموعة من الألفاظ والجمل[11]، وهذا مبدأ قار في اللسان، ويؤكد ذلك علماؤنا العرب كلها أصول وفروع[12]، وهذا ما أغفلت اللسانيات البينوية عنه ويتمثل في حقيقتين هامتين هما:

ضرورة الانطلاق في التحليل من اللفظة (أي ممّا ينفصل ويبتدئ به)، لا من الجملة المفيدة أي الكلام،لا يمكن استنباط بنية الكلام بمجرد التقطيع والاستبدال كما يفعل جلّ البينويين بما فيهم تشومسكي،[13]؛ أي تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها، ويبين ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه حمل الشيء على الشيء[14]؛ أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، كما توضحها المتتاليات من الجمل التي أوردها سيبويه في كتابه[15]:

-مررت برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ .
-مررت برجلٍ راكبٍ فذاهبٍ
- مررت برجلٍ راكبٍ ثم ذاهبٍ
-مررت برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ (بمنزلة إما وإما.(...
- مررت برجلٍ راكعٍ لا ساجد (إما غلط فاستدرك وإما نسي فتذكر)...الخ.

4_ مفهوم الكلمة واللفظة وبيان المعاني اللغوية للكلمات ودلالة بعض الأساليب اللغوية:

أطلق الخليل على هذا المفهوم مصطلح «الاسم المظهر، لذا سمى النحاة الأولون وأطلقوا عليه مصطلح اللفظة «كالرضي الإستربادي» و«ابن يعيش»[16].

واللفظة في ضوء النظرية الخليلية أقل ما يُنطقُ به مما ينفصل فيُسكت عنده ولا يلحق به شيء، أو يَبْتَدِئ فلا يسبقه شيء، قوامها الوقف والابتداء، بمعنى أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها أو ما بعدها من الوحدات؛ بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام، مثل: «الرئيس» في نحو قولنا: «جاء الرئيس» " و«الرئيس جاء». ومنها ما ينفصل ولا يبتدئ مثل ضمير «تاء الفاعل» ونا المضاف إليه في نحو قولنا: «خَرَجْتُ» و«كتابُنا». ومنها ما يبتدئ ولا ينفصل مثل حرف الجر في نحو قولنا: «في التأني السلامة»[17].

ويحمل النحاة «اللفظة» على غيرها من المثل والنماذج فتفرع إلى لفظات هي نظائر للنواة، ولكنها أوسع منها، من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعدية عليها دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي قطعة)[18].

وحسب مفهوم د/ عبد الرحمن الحاج صالح، في باب الانفراد وحد اللفظة[19]، يظهر أنَّ الكلمة لدى النحاة أدنى عنصر تتركب منه «اللفظة»، تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المثال (الحد)، وعليه فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيما أقلّ ما ينطق به مما يدل على معنى، فهي العنصر الدال الذي يمكن أن يحذف من (اللفظة) دون أي ضرر أو تغيير للعبارة، كالحذف لحرف الجر من لفظة، فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم عكس

العنصر الدال الذي إذا حُذِفَ أو استبدل بشيء آخر أدى إلى تلاشي العبارة التي يدخل فيها كـــ«التاء» في «افْتَعَلَ»، فهذه مورفيمات وليست كَلِما، لأنها عناصر من مكونات الكلمة، وليست من مكونات اللفظة، فهي داخلة في صيغتها وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم.

وانطلاق النحويين الأوائل في تحليلهم للغة من مستوى اللفظة، لإيمانهم أنَّ اللفظة أصغر وحدة من الكلام، فهي أقل ما يمكن أن ينطق به المتكلم، يصلح أن يكون مبنيا على اسم أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل، وبهذا المفهوم فإن العبارات التالية: رجل، الرجل، مع الرجل، رجل الغد، رجل قام أبوه أمس، الرجل الذي قام أبوه أمس...كل واحدة منها بمنزلة اسم واحد أي «فظة بتعبير الرضي» لا كلمة.

ولقد عَرَفَ «سيبويه» هذه الوحدة وعبَّر عنها في أماكن عديدة من «الكتاب» بعبارة «كالاسم الواحد» أو «بمنزلة الاسم الواحد»، ومن ذلك مثلا قوله عندما تعرض لموضوع النعت: «فأما النعت الذي جرى مع المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المجرور لأنهما كالاسم الواحد»[20].

وهنا جاء مفهوم د/الحاج صالح إلى الموضع، إن لكل جزء من اللفظة (أي ما ينفصل ويبتدئ به) موضعا خاصا به، يقترن به في المحور التركيبي، فأداة التعريف (أل) لا تكون إلا في يمين المفردة، وكذلك الجار، وأما الصفة والإضافة فلا تظهران إلا في آخرها، أي على يسارها، وهذا تحديد صوري إجرائي، رياضي للاسم يتميز به النحو الخليلي، وأما تحديده الدلالي، فهو ما دل على ذات[21].

فالموضع مفهوم أساسي، لأنه ليس مجرد موقع للوحدة اللغوية (أي اللفظة) داخل السلسلة الكلامية، بل إنه قد يعدّ موضعا للعامل والمعمول الأول والثاني.

أما خلو الموضع من الكلمة شبيه بالخلو من العلامة، أو ترك العلامة، أطلق عليه عبارة (العلامة العدمية) وهو ما اصطلح على تسميته بالعلامة العدمية في مقابل العلامة الظاهرة المادية، وهذا المفهوم موجود في اللسانيات الحديثة إلا أنه غير مستغل[22].

فعلامة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث (عالم – عالمة)، وعلامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية والجمع، وعلامة الابتداء العدمية (التجرد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة، وتنطبق العلامة العدمية أيضا على التقابل بين الحروف الصوتية، كعدم غنّة الباء في مقابل غنّة الميم وكلاهما له مخرج واحد.

إذا تحليل الكلام واكتشاف بنية الخطاب، كل هذا أسس له النحاة الأولون وفق مبادئ وعدد من المفاهيم والتصورات، وعدد من الأساليب في علاج الكلام، فهم ينطلقون من اللفظ في ظاهره، ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة، وقطعة بعد قطعة، فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق من حيث صفاتها الذاتية كما هو الشأن عند البنويين (الانطلاق في التحليل من ظاهر الكلام فقط)، بل يحملون هذا النحو على ذاك حتى يظهر الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط)، وعليه فإن مفهوم الموضع، وكذلك المثال لا يوجد مثلهما في اللسانيات الغربية إطلاقا، وهو أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي عن اللسانيات الغربية الحديثة[23].

وهناك مسالة مهمة اهتمت بها النظرية الخليلية الحديثة، تعد من أهم صور التفسير اللغوي، دلالة بعض الأساليب اللغوية، فوجود أكثر من مستوى للاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال الخطابية، هما التعبير الترتيلي أو الإجلالي والتعبير الاسترسالي[24]، فلإجلالي ما تقتضيه حرمة المقام، وهي حال الخطاب، وهنا يظهر دور صاحب الخطاب فيما يوظفه من حروف وما يختاره من ألفاظ وأساليب تعبيرية يقتضيها حال الخطاب، أما التعبير الاسترسالي هو التعبير العفوي غير المتكلف، كخطاب الأبناء والزوجة في البيت، يمتاز بكثرة الاختزال أي كثرة التخفيف.

وكما أشار د/ الحاج صالح إلى أن سيبويه قد تكلم عن مستوى من التعبير المستخف سماه سعة الكلام والاختصار ومثل له بأمثلة كثيرة[25]، مشيرا إلى أن هذا النوع من التعبير مفقود عند المتأخرين.

ويستمر سيبويه يبهرنا من دلالة الأساليب اللغوية كدلالة لكثرة ما رواه من كلام العرب، كدلالة الدعاء في القرآن الكريم، فهو لا يراها مجرد دعاء، وإنما استعمل في القرآن

الكريم لدلالة تابعة للدعاء لا للدعاء نفسه مستندًا في ذلك إلى قاعدة عدها سيبويه في كتابه، دعاءٌ مستعمل في إنشاء الغضب والزجر يقول سيبويه: « وأما قوله تعالى جده: «يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذّبِينَ»سورة الطور و«وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» سورة المطففين/ 3، فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء ههنا، لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ «به» قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم: ويل للمطففين، وويل «يومئذ» للمكذبين، أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكلة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا»[26].

5): ماهية التنوعات الصوتية في اختلاف الأداء:

أما ماهية التنوعات الصوتية في اختلاف الأداء فقد بين سيبويه أن المستعمل أكثر من الحروف عند العرب يدعى (أصولا)، وأقل استعمالا يدعى(فروعا) [27]، من هنا جاء مفهوم عبد الرحمن الحاج صالح للحركة[28]، مبينا أنَّ الحركة ليست بالضرورة صوتا (أي مصوت (voyelle) لا يقوم مقام الحرف ولكنه من جنسه، ولذلك سميت حروفا صغيرة، والحركة التي تمكن من إخراج الحرف إلى حرف آخر أي يستلزم الخروج منه إلى حرف آخر، أي العضوية الهوائية، تساعد المتكلم في الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر، وكذلك من كلمة إلى كلمة أخرى، وهذا مفهوم القدماء للحركة، وكانت التفاتة الحاج صالح إلى مفهوم الرماني في شرحه لكتاب سيبويه «الحركة تمكن من إخراج الحرف، والسكون لا يمكن من ذلك»[29]، فهو حبس بعد إطلاق وهو وقف، معنى ذلك أن الحرف لا يحدث إلا في مدرج صوتي، أي في سياق متسلسل[30].

وهنا أدرك علماء النحو أن للكلام مظهرين مظهر يخص الكلام كأصوات، ومظهر يخص حراكيته وكيفية تسلسله[31]، الغاية من ذلك القدرة على التبليغ، ويتوقف ذلك على أصوات اللغة، تنطلاقا من حركات عضوية وهوائية صوتية وسكنات عضوية أي إيقاف لهذه الحركات، يحقق التركيب السليم لمستوى الكلم، هذا ما لفت نظر الحاج صالح في الإشارة إلى الاضطرابات التي تصيب الإنسان في كلامه، كالحبسة (aphasie) آفة في جهاز النطق، كعجز

المتكلم عن الأداء السليم للكلام، وعدم القدرة على التركيب السليم لبعض الجمل والعبارات، حيث لا يتناسب ذلك والمعنى.

ومن التنوعات الصوتية في اختلاف الأداء، نجد سيبويه ينسب تحقيق الهمزة وتفخيم اللام إلى أهل الحجاز، فهو أداء إقليمي على حد تعبير الحاج صالح[32]، وتفخيم همزة بين بين، فهي حجازية أيضا، والشين التي كالجيم في (أشدق) تنوع يحصل بتأثير الحرف المجاور الأقوى.

كما أن التعاقب الحاصل بين الحروف والحركات، في اللفظ الواحد مع بقاء المعنى، سببه الميل إلى التخفيف، وعلاقة المجاورة[33] والتأثر بين الأصوات: كالإبدال الصوتي، يتطلب مراعاة الصوت السابق عن الحرف المبدل والبديل، عادة ما يأخذ صفة الصوت، وهذا ما نبه إليه سيبويه إلى اشتراط مبدأ التعاقب بينهما، وهذا لوجود مناسبة دلالية بينهما، وقد أوضحت دراسات القدماء ذلك فيما أسماه ابن جني بـ«باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني» حيث قال:«قال الخليل: «كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً، فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا :صرصر»، فالأصوات القويّة تنتظم للتعبير عما يناسبها من دلالات، ومن ذلك قولهم على حد تعبير ابن جني: «الوسيلة» و«الوصيلة»، والصاد كما ترى أقوى صوتاً من السين، لما فيها من استعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أنَّ التوسل ليست عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء، ومماسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءاً كالجزء من المتوسل إليه، وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوّتها، للمعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف»[34].

وركّزت الدراسات الصوتية العربية على القيمة التعبيرية للأصوات، لما لها من أهمية في الإيقاع، وقد أشار الحاج صالح إلى أهمية الإبدال بتأثير الجوار في الاستعمال العربي ذكره للاختلاف اللغوي؛ ووجود هذا التنوع حقق للعرب نظام لغوي واحد، وإنما ذلك من التنوعات اللغوية للسان الواحد[35]، لما لاحظه من أن الكثير من الخاصيات اللغوية تشترك

فيها أكثر من قبيلة أو بطن، لإحداثهم لفظاً معيّناً لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ وليست فقط صوتاً ولا نظاماً من القواعد[36].

يقول عبد الرحمن الحاج صالح في توضيح هذا المفهوم: «أما الإلغاء بسبب الجوار المؤدي إلى اتحاد الحرفين، أو اختلافهما، فكثير ولا سيما في العربية، وقد تعرض لذلك علماء اللغة منذ القديم، ومثال ذلك إبدال التاء دالا في ازدجر أو طاء في اضطرب، فالجوار هو سبب تقريب من الدال حتى يزول الفارق بينهما»[37].

وما التعبير الاسترسالي إلا دليلا على ذلك، هو التعبير العفوي غير المتكلف، يمتاز بكثرة الاختزال في تأدية الحروف، كاختلاس الحركات والحذف والإدغام والتقديم والتأخير[38].

إذا الحروف العربية ذات تركيب خاص، سواء من حرف إلى آخر أومن تركيب إلى آخر، وعند نظمها داخل الكلمة ثم الكلمات في تركيب لغوي معيّن، تنشأ قيمة التعبيرية متعلقة بذلك الاستعمال.

6): اهتمام النظرية بالأدوات النحوية وعلاقتها بأسلوب العرب في خطابها:

بما أنَّ الدلالة التركيبية تتحقق بإتلاف الكلام وضم بعضه إلى بعض، على وجه من الوجوه النحوية المألوفة، كعلاقة الإسناد مثلا التي تحقق علاقة بين كلمة وأخرى، فينتظم الكلام بكيفية خاصة، ترتبط الكلمات فيها بعلاقات نحوية معيَّنة، قصد التعبير عن الغرض، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على القرائن النحوية، وما تأديه من دور في الكشف عن الفاعل والمفعول والحال.

فكل حركة من الحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم، وكل تغيير يحدث في المبنى والمعنى، هو في حقيقة الأمر يحصل تبعا لعامل في التركيب، فلا نجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما، هو العامل الذي يكوِّن مع معموله زوجا مرتبا(couple ordonné) ، وهنا ينطلق النحاة من أقل ما يمكن أن ينطق منه المتكلم ويكون مفيدا، ثم تأتي عملية تفريع وتوليد تراكيب جديدة عن طريق التحويل بالزيادة، أي (حمل الشيء على الشيء)، فيحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة وينطلقون من

الجملة التي تتكون من عنصرين، نحو:زيد منطلق، ثم الشروع في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة (كما فعلوا باللفظة) للبحث عن العناصر المتكافئة[39]، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة بل اللاّمتناهية من الجمل[40].

هذا ويصرح «سيبويه» في «الكتاب» أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة، وهما العامل والمعمول الأول، وهنا تتجلى لنا فكرة النظرية الخليلية الحديثة، في مجال العامل، هو ما أثّر نحويا كالنواسخ والأفعال، وما أثر دلاليا، ربما ذلك ما جعل الدكتور الحاج صالح يدرك فطنة علماء اللغة وملاحظتهم أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم(الإعراب)[41]، وتجدر الإشارة أن موضع العامل ليس له مكان معين في مدرج الكلام، بل هو موضع في داخل المثال أو الحد، فالعامل شيء ومحتواه شيء آخر[42]، فيمكن أن يكون في موضع العامل «فعل تام» أو «فعل ناسخ» أو «إن وأخواتها» أو تركيب آخر، كما في المثال التالي:

1_ زيد منطلق.

2_ كان زيدٌ منطلقاً.

3_ إنّ زيد منطلقاً.

4- زيدٌ كان منطلقا.

ومنه فالعامل في النظرية الخليلية الحديثة ما أثّر بغض النظر عن رتبته، كارتباطه بمفهوم البناء، يجعل المعمول الثاني مرتبطا نحويا بالوحدة التركيبية المتلازمة (ع مع1).

طبعا هذا يؤثر في اللفظ والمعنى وهو تصور النظرية الخليلية، للخاصية التي يتميز بها اللسان البشري عموما، دون أن تفقد القطعة الكلامية وحدتها من جراء تلك الزيادة، فسمي هذا الذي يؤثر في اللفظة الأصلية لفظاً ومعنى(عاملاً)، وسمي كل عنصر تأثر بذلك العامل(معمولاً)، وأدركوا أن لا يتقدم عليه أحد المعمولين، فصار لكل معمول رتبة، الأول ثابت والثاني قابل للتقديم، كما رأوا أن الأصل يتضمن عاملاً غير ملفوظ، سموه بالابتداء ومعناه عدم التبعية التركيبية[43].

وهنا نستنتج من خلال تصور النظرية الخليلية الفكرة الجوهرية التي تأسست من نظرية النحاة العرب، صور التفسير اللغوي، فالنظرية الخليلية الحديثة ترى أن العامل محور التركيب سبب

الحركة الإعرابية وسبب بناء الكلام، فالعامل إذا حالة إعرابية، وهي في نفس الوقت علامة إعرابية، وهذا هو التصور الحقيقي للإعراب، وهنا كان العامل في نظر الحاج صالح عامل بنائي أو لفظي، ومعنوي يحدد المعاني النحوية كالمفعولية والفاعلية والحالية[44].

وإن كانت حركات الإعراب دوال على المعاني اللغوية، يتوقف على أغراض المتكلمين، لذلك أقر سيبويه قواعد نحوية بيَّن فيها أن الحروف تنوب عن الحركات، والحذف ينوب عن السكون في بعض المواضع، فالفهم العام للجملة هو طريق الإعراب، انطلاقا من فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ حتى شاع ما يعرف«الإعراب فرعُ المعنى»، متوسلين في ذلك بفكرة «العامل النحوي»...، فالقارئ لا يستطيع أن يحدد معنى الخطاب إلا إذا عرف الإعراب.

كما تفطنت النظرية الخليلية للتقدير النحوي والدلالي، في إطار معالجتها للعامل، إلى مبدأ التقدير بنوعيه النحوي والحالي، وهو ما يراد به اتفاق البناء بسبب اتفاق نوع العامل مع اختلاف المعنى المنطقي، فسيبويه نبه إلى تقدير الإعراب والتمييز بين المعاني، وربط بين المعنى والإعراب، قال سيبويه في قوله تعالى:﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ البقرة 171،«مثلك يا محمد ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به، واختلف الشارحون في فهم كلام سيبويه فقيل هو تفسير معنى وقيل تفسير إعراب فيكون في الكلام حذفان حذف من الأول وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني وحذف من الثاني وهو حذف منعوت، وقد أثبت نظيره في الأول، فعلى هذا يجوز مثل ذلك في الكلام»[45].

ومثال ذلك أيضا التنوين الذي يلحق اسم الفاعل،«فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منونًا وذلك قولك: هذا ضارِبٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثلُ: هذا يضربُ زيدًا غدًا»[46].

وذكر في باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الإسم، قائلا:« فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربيٌ جيد كما كان ذلك

عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً وزيد.» [47].

نلاحظ أن تمييز الفاعل من المفعول متوقف على معرفة أيهما المرفوع وأيهما المنصوب، بل إن سيبويه لا يقف عند هذا الحد فيذهب بنا بعيدا ففسر الإعراب تفسيرا صوتيا يقول:« زعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيءٌ مما ذكرت لك»[48].

أما تقديم العرب لفظ على لفظ لما هو أهم أن يقدم هذا ويؤخر ذاك، وهذا من تأثير العامل بكيفيات مختلفة، انطلاقا من مفهوم النظرية الخليلية الحديثة أن تغيير المعاني النحوية التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية يؤثر دلالة، كما يؤثر لفظا بترؤسه عناصر التركيب، ويكون حسب نسق معين، فإنه مرتبط بدلالة معينة توجب التقديم والتأخير، لتحقق في الأخير الغرض البلاغي المقصود، ففي الأمثلة التي ذكرها سيبويه في باب التقديم والتأخير للمفعول به قرر، أن الفاعل عبد الله في: ضرب عبد الله زيداً، أن الفاعل وزيداً في:ضرب زيداً عبد الله، وأن المفعول به هو زيداً في المثال الأول عبد الله في الثاني، بيَّن سيبويه القرينة، هي قرينة الترتيب وذلك لتعذر ظهور الإعراب على كل من عبد الله و زيداً، وهنا نابت قرينة الترتيب عن قرينة الإعراب، وقد صرح بذلك قائلا: «وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[49].

نفهم من ذلك أن كل ترتيب ينطوي على قصد معين، وفق ما يستدعيه سياق الخطاب وليس مجرد ضم الكلام وفق ما يقتضيه النحو والدلالة، وهذا عين ما ذهب إليه عبد

القاهر الجرجاني، وإن كانت الدراسات العربية قد تحدثت عن وجود الترتيب الأصل، فإن ورد الفعل في الجملة فهي فعلية وإن تأخر ولم يرد قد تكون جملة اسمية أو ظرفية.

كما أن الأداة وسيلة مهمة في العربية، تغيِّر المعنى النحوي، يؤثر تأثيرا دلاليا منطقيا لا بتغيير الحركات بل بتغيير المكون الدلالي الذي يتصدر التركيبين الاسمي أو الفعلي، إذ يضفي عليهما دلالات جديدة، فتتباين دلالات هذه التراكيب دون أن ينجم عنها تغيير في بنائها، وقد دلت أداة (إلا) في الأمثلة التالية عند سيبويه على معنى الاستثناء:

1_ ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ.

2_ ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ.

3_ ما رأيتُ أحداً إلا زيداً.

ففي كل جملة من الجمل دلت (إلا) على الاستثناء، وحذفها من هذه الجمل يجعل المعنى نفيا لا استثناء، فقد ذكر سيبويه في باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما يقول:« وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت:ما مررتُ إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيداً، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول»[50].

وفي الأمثلة التالية لسيبويه:

1_ مررت بزيد وعمرو.

2_ مررت بزيد فعمرو.

3_ مررت برجل ثم امرأة.

4_ مررت برجل أو امرأة.

بيَّن سيبويه في المثال الأول أنَّ الجملة تفيد مرور كلَّ من زيد وعمرو، « فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني...على أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك « دليل »على المرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرو»، وليس فيها ما يدل على أنك مررت بهما معا، أو أن أحدهما قد سبق الآخر، في حين أن الجملة الثانية، تفيد بالإضافة الى اشتراك زيد

وعمرو في المرور، وأن عمرو قد جاء بعد زيد مباشرة، « فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به»[51]، وتختلف الجملة الثالثة عما أفادته الجملة الثانية يفهم أن مرور المرأة كان بعد مرور الرجل بمدة، « فالمرور ههنا مروران، وجعلت ثم الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر»، وفي المثال الرابع « فأو أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر»[52].

وهنا تكون دلالة الأداة أبلغ من دلالة الإعراب. فأي تغير في الصدر يستلزم تغييرا في المعنى المنطقي لا النحوي التركيبي؛ وهو ما يسمى بمستوى التصدير في اللسانيات الخليلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى مسالة اهتمت بها النظرية الخليلية الحديثة، تعد من أهم صور التفسير اللغوي، ذكرها نظرا للاحتمالات الإعرابية الممكنة في المقال الواحد خصوصا في اشارة سيبويه بعدم استغناء المسند عن المسند إليه، يقول سيبويه:«إذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت (حليما) فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت (كان حليما) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة...وإذا قلت (كان حليم)، أ(رجل)، فقد بدأت بالنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المذكور»[53]، ويواصل قائلا:«وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت كان رجل من آل فلان فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[54].

كما توظف الاحتمالات الإعرابية كلما اصطدم شاهد نطقت به العرب بقاعدة نحوية استحضرها، نحو: مررت به المسكين، على البدل، إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس[55].

وما يمكن استنتاجه من خلال من المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة الإشارة إلى تفطن اللغويون العرب إلى أثر الصيغة في توليد الدّلالة، فانتبهوا إلى أن الكلمة العربية تتكون من عنصرين دالين هما المادة الأصلية أو الجذر وبناء الكلمة أي وزنها، وهذا حسب مفهوم

الدكتور الحاج صالح للفظ[56] مادة وصيغة، فالمادة مجموع الصوت الملفوظ والحركات الفزيولوجية التي تحدثه، والصيغة الهيئة التي تكون عليها العناصر الصوتية، إذا اللغة قبل كل شيء نحو وتصاريف[57].

ويتضح تصور الحاج صالح في حديثه عن أصغر ما يبنى من الكلام (نواة، وما يدخل عليها من زوائد، مثل التي تدخل في بنية الكلمة، وقد مثل لذلك الحاج صالح للعلاقة القائمة بين هذه الوحدات التركيبية (النواة الزوائد)، بأمثلة عديدة[58]، ومن الجوانب التي تفطن لها الخليل وسيبويه وتحليلهم للغة بين[59]:

أ) الجانب الوظيفي: وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض من ناطق وسامع.

ب) الجانب اللفظي الصوري: أو اللفظي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته، ويعد هذا من أهم أسس النظرية الخليلة، تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي(الإعلامي)، والجانب اللفظي الصوري (ما يتعلق بهيكل اللفظ وصيغته)، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بدلالة الكلمة لفظا وصيغة، أي دلالة اللفظ الوضعية وتوظيف مدلولاته في عملية الإفادة، وقد سعى الخليل وسيبويه إلى تعيين الوحدات الدالة للكلمة سواء كانت فعلا أو اسما، ومن ذلك مثلا ما ذكره سيبويه في كلمة « مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ » مثلا تتكون، من صيغة (مفعال) التي تدل على اسم الآلة، يقول:«وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومسلة، والمصفى، والمخرز، والمخيط، وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ»[60].

وكذلك في ضَرَبَ، وضَارِب، ومَضْرُوب، يقول سيبويه «وتقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال هذا ضارب زيد وعمراً قال: عجبت له من ضرب زيد وعمراً، كأنه أضمر: ويضرب عمراً، « أو وضرب عمراً »، ويذكر أيضا: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، ويكون المصدر فعلاً، والاسم فاعلاً، فأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلاً، والاسم قاتل؛ وخلقه يخلقه خلقاً، والاسم خالق؛ ودقه يدقه دقاً، والاسم داقٌّ، وأما فعل يفعل فنحو: ضرب يضرب ضرباً وهو ضاربٌ؛ وحبس يحبس حبساً، وهو حابس»[61].

تتكون من مادة أصلية هي (ض.ر.ب) التي تدل على الحدث (الضرب) في الوضع اللغوي، ومن أوزان أو صيغ هي: فَعَلَ التي تدل على حدث منقطع، وفَاعِل التي تدل على اسم الفاعل، ومَفْعُول التي تدل على الذي وقع عليه الفعل (اسم المفعول).

وهنا ذهب صاحب النظرية الخليلية، إلى تفضيل الصيغة المأنوسة كثيرة الدوران على الصيغة القليلة، في حال تعادل الصيغتان في الدلالة على شيء وقع ارتباك في الاختيار[62]، وأن تفضل الصيغة القليلة الحروف والحركات على كثيراتها والمجردة على المزيد فيها، وتفضل الكلمة التي تتصرف ويشتق منها على غيرها، ويكمن السر في ذلك أنها تكون مع فروعها ومشتقاتها مجموعةً منسجمةً تشترك في المفهوم الأصلي الواحد، وهذا يسهل من توظيف الصيغة على نحوي صحيح من طرف المتخاطبين.

ولقد تعمق القدماء في ذلك وعبروا عنه بقاعدة مفادها أنَّ الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وفي هذا السياق ذكر سيبويه في باب افعوعلت وما هو على مثاله مما لم نذكره قالوا: خشن، «وقالوا: اخشوشن. وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً، قد بالغ، وكذلك احلولى»[63].

فقولهم: خَشِن، اخْشَوْشَنَ، «فمعنى خشن دون معنى اخْشَوْشَنَ لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو»[64]، وكذلك قولهم أعشب المكان إذا نبت فيه العشب، أما إذا كثر فيه العشب فقد قالوا اعشوشب، وصيغة افعوعل تفيد المبالغة[65].

وفي باب «فَعْلاَن» ومصدره وفعله يقول سيبويه: «أما ما كان من الجوع والعطش، فإنَّه أكثر ما يبنى في الأسماء على فَعْلان، ويكون المصدر الفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل، وذلك نحو ظَمِئ يَظْمَأ، وهو ظَمْآن، وعَطِش يَعْطَش عَطَشاً وهو عَطْشَان» [66]. وهي أدلة وشواهد توضح علاقة الصرف بالدلالة.

كما أنَّ قرينة الصيغة ودلالتها على الفعل من حيث كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا، أو مبني للمعلوم أو المجهول وتمييزها بين اسم الفاعل واسم المفعول، فقد يترتب مثلا عن تغيير صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تغيير في دلالة الفعل، وقد تفطن سيبويه إلى ذلك قائلا: «تقول: هذا ضارب كما ترى، فيجيء على معنى هذا يضرب وهو يعمل في حال حديثك،

وتقول: هذا ضارب فيجيء على معنى هذا سيضرب، وإذا قلت: هذا الضارب فإنما تعرفه على معنى الذي ضرب فلا يكون إلا رفعاً، كما أنك لو قلت: أزيد أنت ضاربه إذا لم ترد بضاربه الفعل وصار معرفة « رفعت » ، فكذلك هذا الذي لا يجيء إلا على هذا المعنى فإنما يكون بمنزلة الفعل نكرة، وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة، ألا ترى أنك لو قلت: أكل يوم زيداً تضربه لم يكن إلا نصباً، لأنه ليس بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأول، كما أنه لا يكون الاسم مبنياً عليه في الخبر، فلا يكون ضارب بمنزلة يفعل وتفعل إلا نكرة»[67].

وبما أن هناك فرقا بين الأوضاع اللغوية الإفرادية والتركيبية (الصرفية والنحوية) وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع، وإن تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تتعلق بسياق الخطاب، فاللفظ في الوضع اللغوي يدل على معناه الموضوع له، وقد يكون متعدد ومتغير يدل على أكثر من معنى، أما في الخطاب الواحد الخاص فإن المتكلم لا يريد باستعماله إلا معنا واحدا.

وقد أدى ذلك إلى حمل الألفاظ بعضها على بعض، قصد الوصول إلى المعنى المراد، فالتفريع الدلالي وتشعبات المعاني واختلاف الخطاب باختلاف المقامات التي يرد فيها، يجعل من توظيف المفردة في الاستعمال غير المفردة في اللغة، وهذا ما ذكره الحاج صالح أن «اللفظة في اللغة غير اللفظة في الاستعمال أي في الخطاب الواحد الخاص»[68].

بمعنى قد يكون للمفردة الواحدة أكثر من مدلول أصلي أي الذي وضعت له المفردة في أصل اللغة، غير المعنى الوضعي، يعرف لدى علماء اللغة بالاتساع أو سعة الكلام كالمجاز مثلا، بل يمكن توظيف المفردة في وضعها إزاء مفردات أخرى تكسبها معنا جديدا يناسب ذلك، وهذا ما يعرف باللفظة في اللغة، وهي غير اللفظة في الاستعمال، التي لا يكون لها في نهاية المطاف إلا معنا واحدا، وهو تحصيل معنى معين عن طريق اللفظ، أي المعنى الذي يريده المتكلم.

ومن المفاهيم والتصورات الأساسية للنظرية الخليلية، أهمية حال الخطاب وقرائنها وأهمية العلاقات القائمة بين المتكلم والمخاطب والخطاب، أي استحضار حال المتلقي (إنتاج

وفهم وتوجيه لدلالة الخطاب)، وهي أن يكون الخطاب مقترنا بأحوال المخاطب[69]، فالمخاطبون يتفاوتون في فهم دلالات الخطاب القرآني، انطلاقاً من دلالات النص وخصوصاً الدلالة السياقية، والتي تعد من (أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم)[70]، هنا يتحدد دور المتلقي في الوصول إلى قصد المخاطِب.

وبما أن القرآن هو مضمون الخطاب، ولفهمه لابد من استحضار حال المخاطَب،فقد أشار علماء اللغة القدامى إلى تأثير المتلقي على المرسل، لذا يتوجه بخطابه إليه عند إنتاجه، لما يوظفه من أدوات لغوية من حيث التذكير والتأنيث والعدد، وما تحدثه المعرفة اللغوية من أثر لدى المتلقي، يذكر سيبويه:« هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة،وذلك قولك ما كان أحد مثلك [...]وإنما حَسُنَ الإخبارُ هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أنْ يكون في مثل حاله شيء، أو فوقه لأن المخاطَب قد يحتاج إلى أن تُعَلِمه مثل هذا»[71].

فإنتاج الخطاب إذا متصل باستحضار حال المخاطَب، وهنا يوظف المرسل من الأدوات البلاغية ما يحقق غرض الخطاب، وذلك مراعاة لحال الخطاب، فقد عدل الخطاب القرآني عن ذكر المضاف لغرض يتطلبه السياق، أو لدلالة السياق على ذلك المحذوف، تكون انطلاقا من وضوح دلالة القرائن، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ ﴾ يريد بذاك أهل القرية فحذف المضاف، وهو الجانب الدلالي المفهوم من أن العير والقرية لا يسألان، ولا يجيبان عن المطلوب ولكن يسأل أهلها، وفهم العلاقات بين المفردات سمّاه سيبويه (اتساعا واختصارا)[72]، فكان الاتساع هو إيقاع العلاقات النحوية، والتي يجب أن تقع تلك العلاقات بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة، على الكلمات التي وقعت عليها، كوقوع السؤال (على القرية) بدلا من وقوعه على أهل القرية، «والاختصار والإيجاز والحذف، وعدم ذكر الحذف، التي بها يصح إجراء هذه العلاقات»[73]، يفهم من ذلك أن الألفاظ تأخذ معناها من خلال السياق الذي ترد فيه، فتوظيف السياق من طرف القارئ ما هو إلا محاولة للوصول إلى ما يريده المتكلم.

7): اللجوء الى إيراد الشواهد والأساليب الكلامية للتفسير اللغوي للقرآن:

سعت النظرية الخليلية في قراءتها للتراث إلى بيان الكثرة الهائلة من الشواهد، فيما سمعوه من فصحاء العرب، وهذا لاعتقادهم أن الشعر ديوان العرب، وهو كل ما حقّقه العلماء من الشعر الجاهلي الصادر من أكثر القبائل، وشعر الحواضر في صدر الإسلام، وهنا جاء عن الحاج صالح بيانه لاهية السماع اللغوي ومناهج توثيق النصوص عند النحاة العرب[74]، ومدى اهتمامهم بالقائل الحقيقي للشعر.

وفي هذا السياق يشير الحلج صالح إلى اعتمد النحاة في تحليل بنية اللغة واستخراج نظامها من القواعد، وتفسير غريب القرآن، على ما يقوله أكثر العرب، بدليل وجود ذلك في كتاب سيبويه وهو ملئ بذلك، فقد أشار الحاج صالح إلى أن سيبويه لا يقول شيئا ولا يثبت قاعدة أو أي وصف ممّا يخص العربية إلا ويذكر بعد ذلك شاهداً شعرياً زيادة على الآية القرآنية وما سمعه من كلام العرب[75]، فصار الشعر فخرا للعرب فسعوا إلى تدوينه وشرحه حتى صار مصدرا من مصادر القوانين اللغوية لاستنباط الأحكام.

وغرضهم في ذلك الرجوع إلى الشواهد، وحسب مفهوم النظرية الخليلية هو الرجوع إلى واقع كلام العرب والاعتماد على الثابت منه، أي ما سمعوه بكثرة عن الكثير من العرب. وطريقة سيبويه في الاستشهاد بالشعر نقله عن المصدر نقلا صحيحا، مع المناقشة والاستدلال، كان غرضه من الاستشهاد بالشواهد الشعرية هو استنباط قوانين اللغة وبيان لفظة متشابهة؛ أي إبراز معنى اللفظة، أو تخصيص دلالة عامة، أو بيان الاشتقاق اللغوي وتصريف الكلمة، أو الوقوف على قضايا نحوية، أو للترجيح بين أحد الاحتمالين، فسيبويه حسب الحاج صالح وبقية النحاة الأولين ذكرهم لبيت شعر أو عبارة غير شعرية كمنطلق للوصف أو للتفسير[76]، وللتمثيل بذلك يقول سيبويه: «وذلك قولك: مررت بحيةٍ ذراعٌ طولُها، ومررت بثوب سبعٌ طوله، ومررت برجلٍ مائةٌ إبله، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرٌ منك صفةً، يدلّك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً، فجعلوا مائةً وصفاً. وقال الشاعر وهو الأعشى:

لئن كنتَ في جُبّ ثمانين قامةً ... ورُقّيتَ أسبابَ السماء بسلّمِ

فاختير الرفعُ فيه لأنك لا تقول: ذراعٌ الطول، منوَّناً ولا غير منوّن، ولا تقول مررت بذراعٍ طوله، وبعض العرب يجرّه كما يجرّ الخزّ حين يقول: مررت برجل خزّ صُفّته، ومنهم من يجرّه وهم قليل، كما تقول: مررت برجلٍ أسد أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررت برجل مثل الأسد أبوه، إذا كنتَ تشبّهه»[77].

ويستشهد بالشعر فيما جاء عن العرب في تحقيق الهمز وتليينه وتحويله وحذفه قائلا: «واعلم أنَّ الهمزة إنَّما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنَّه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدَّر تخرج بالجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهُّوع.

واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةً منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس كم كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمر، وذلك قولك: فقد جا أشراطها، ويا زكريَّا إنا نبشرك، ومنهم من يحقِّق الأولى ويخفّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء أشراطها، ويا زكريَّا **إنَّا وقال:**

كلَّ غرَّاء إذا ما بَرَزَتْ ... تُرْهَبُ العيْنُ عليها والحسَدْ»[78].

وهذا كثير جدا في كتاب سيبويه، إلا انه صار يقِلُ شيئا فشيئا حسب الحاج صالح[79]، عند من تلاه كالمبرد مثلا، وأن ذلك ليس متوقفا على مدرسة البصرة بل حتى الكوفيون، إلا أنهم اختلفوا عن البصريين في قبولهم للكثير من الشواهد، لكن دون التحفظ الذي أبداه البصريون.

وهنا نستنتج صور التفسير اللغوي في ضوء النظرية الخليلية[80]:

1_ أن الشعر العربي مرجعا لما يغمض من حروف القرآن.

2_ الشعر إحدى معطيات اللغة لاستنباط قوانين اللغة العربية، والمبادئ النحوية.

3_ الشعر شاهد وحجة لكلام العرب فيما نطقت به.

4_ الشعر كقاعدة معطيات لتحليل بنية اللغة، واستخراج نظامها من القواعد.

8): صور النطق اللهجية بيان طريقة نطقِ العرب للكلمات:

ولاحظ الحاج صالح أن اختلاف لهجات القبائل يؤدي إلى الاختلاف اللفظي وما يتبعه من اختلاف معنوي، فابن دريد في كتابه الجمهرة، اختار من المفردات ما كان متداولا بكثرة في كلام العرب، فلاحظ أن كل المفردات التي جاء بها القرآن والشعر موجودة في كلام العرب، فما كان العرب يتخاطبون به هو لهجات قبيلة مختلفة، وما هذا إلا تنوع في الاستعمال، فهناك لغة عربية فصيحة واحدة، لم تكن خاصة، أي لسان عربي واحد، كما ذكر الحاج صالح[81].

لكن ما المقصود بلغات العرب أو اللغات، هي كيفية خاصة في استعمال العرب أوجماعة منهم لعنصر خاص من عناصر العربية، أي النطق بصوت معين أو استعمال لصيغة كلمة معينة أو تركيب معين[82]، وهذا خاص بقبيلة أو بإقليم، لكن وجود هذه الصفات اللغوية الخاصة لم تمنع التفاهم بين القبائل، فكل ما في الأمر اختلاف في الأصوات، وفي وضع الكلمة أو مدلولها، وهنا كانت لغة التخاطب اليومي هي ما نطق به أسلافنا، من تسهيل الهمزة والإدغام وإخفاء واختلاس الحركات والحذف، أي أن لغة العرب الفصحاء كانت لغة عفوية في التعبير، وإنما كما قال الحاج صالح لكل قبيلة قدر من الألفاظ خاص بها لتغطي حاجاتها اليومية[83].

كما أننا لا نجد تفضيل للهجة على أخرى عند سيبويه[84]، فقد تختص قبيلة أو عدة قبائل باستعمال صيغة تخالف بها الآخرين كـ:فَعال وكـ:عَل، وفُعل، وغير ذلك، وفي هذا السياق أشار الحاج صالح[85] بالشرح إلى قول سيبويه في حديثه عن العامل والمعمول، مبينا أنه يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل وعلى الفعل في جميع لغات العرب، وأن المبتدأ يدخل عليها عوامل مثل:كان وأخواتها، وإن وأخواتها، فيتغير اللفظ والمعنى بنفس الصورة في جميع لغات العرب، إلا في لغة أهل الحجاز القديمة، حيث كانت (ما) تعمل عمل ليس، فإذا قدم المعمول الثاني على الأول رجعت إلى لغة واحدة وهي لغة تميم في الأصل.

وإن كان سيبويه قد أشار إلى هذا التنوع اللهجي، في حديثه عن القصد من لفظ (لغة)، يذكر سيبويه:«الهمزة إذا كانت مبتدأة فمحققة في كل لغة»[86]، ويقول في موضع

آخر:«وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز كسر حرف المضارعة مثل تِعلم»[87]، ويذكر أيضا: «وفي عَلِمَ وعَلْمَ وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من بني تميم»[88]، وقال في تسكين عين الثلاثي:«هذا باب ما يسكّن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك وذلك قولهم في فَخِذ فَخْذ...وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم...»[89].

ومن خلال هذه الأمثلة يتضح لنا مدى اهتمام صاحب النظرية الخليلية بصور النطق اللهجية وبيان طريقة نطقِ العرب للكلمات، إذ تعد من أهم صور التفسير اللغوي، فنجد بعضها متعلق بتوجيه القراءات القرآنية توجيهًا نحويًا أو دلاليًا، مما يدل أن لغة القرآن هي لغة التخاطب اليومي، وبعض اللغات متعلق بأثر اختلاف دلالة اللفظة الواحدة عند القبائل المختلفة في توجيه دلالة النص القرآني، لأن لغة القرآن لغة جميع العرب في ذلك الزمان، وليست لغة محلية أو خاصة بقبيلة، ويمكن أن نمثل لذلك ما جاء في كتاب الأخفش (معاني القرآني):« وقوله: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)، سورة البقرة3، ففيها لغتان ومنهم من يقولها بالوقف إذا وصل ومنهم من يلحق فيها الواو وكذلك هو في كل موضع من القرآن والكلام (هُمْ/ هُمُو)، وقال:(أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً) سورة البقرة67، فمن العرب والقراء من يثقّله...وزعم عيسى بن عمران كل اسم على ثلاثة أحر على ثلاثة أحرف أوّله مضموم فمن العرب من يثقله ومنهم من يخففه...وهذه اللغة التي ذكرها عيسى بن عمران يتحرك أيضا ثانية بالضم»[90]، ويذكر في قوله تعالى:«(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) سورةطه63، خفيفة في معنى ثقيلة وهي لغة لقوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما) ونقرأها ثقيلة وهي لغة لبني الحارث بن كعب» [91].

كما أن بعض هذه اللغات كان له أثره في توجيه السياق النحوي للقرآن الكريم، حقق أثره في إثراء التفسير اللغوي للقرآن الكريم، يقول الأخفش:« (وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ)سورة الأعراف 154، وقال بعضهم: سكن إلا أنها ليست على الكتاب فتُقرأ (سكت) وكل من كلام العرب»[92].

كما حرص سيبويه ببيان طريقة نطقِ العرب للكلمات وما يحدث بينها من تغاير ومن ذلك قوله:«هذا بابٌ يختار فيه النصب، لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل

الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ، وإن شئت جعلته إنسانها، قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تُمسِ في قبرٍ برَهوَةَ ثاوياً ... أنيسُك أصداءُ القبور تصيحُ

فجعلهم أنيسَه. ومثل ذلك قوله: ما لي عتابٌ إلا السيف، جعله عتابه. كما أنك تقول: ما أنت إلا سيراً، إذا جعلته هو السير، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قولَ النابغة الذبياني:

يا دارَ ميّةَ بالعلياء فالسّنـدِ ... أقوَتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
وقفتُ فيها أُصَيلاناً أُسائلها ... عيّتْ جواباً وما بالرّبع من أحدِ

إلا أُواريُّ لأيـاً مـا أبيّنـها ... والنّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليَعافيرُ وإلا العيسُ

جعلها أنيسها، وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أول مرة.

وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدلٌ.

ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطانٌ إلا التكلف، لأن التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلا أنه يتكلف، هو بمنزلة التكلف، وإنما يجيء هذا على معنى ولكنْ، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ذكره:﴿ما لهم به من عِلمٍ إلا اتّباعَ الظنّ﴾النساء157، ومثله:(وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ، إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ) سورة يس:43-44، ومثل ذلك قول النابغة:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثنَويةٍ ... ولا عِلمَ إلا حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون إتباع الظن علمهم، وحُسنَ الظن علمه، والتكلّف سلطانه، وهم يُنشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:

ليس بيني وبين قيسٍ عِتابُ ... غيرُ طعنِ الكُلى وضربِ الرّقابِ

جعلوا ذلك العتاب، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا»[93].

يفهم من ذلك أن التأصيل للقاعدة النحوية لجوء سيبويه إلى صور النطق اللهجية، ويكون ذلك بالمقابلة بين نطق قبيلة بأخرى، كما هو هنا بين لغة أهل الحجاز وبني تميم.

الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأهمية التي تكتسبها النظرية الخليلة، قصد ضبط صور التفسير اللغوي، في ضوء نظرية النحاة العرب، فهي تمثل نظرية جديدة تميزت بقراءة جديدة للتراث النحوي، حيث تبين لنا أن اهتمام النظرية الخليلة جاء منصبا على التنوع الصوتي الخاص، وتفسيرها العميق، أي ما يتعلق بأبنية الكلم، وتيسيرها لبعض القواعد النحوية، وتفسيرها لكثير من المفاهيم النحوية والبلاغية، أما الظواهر اللهجية في التركيب جاءت قليلة، ذلك أن جهود الخليل وسيبويه جهود نحوية محضة، لذا لا نجد أي لغة ذكر اسمها في كتب اللغة والنحو إلا ولها شاهد من الشعر.

يعتبر كتاب الخليل وسيبويه أساس التفسير اللغوي العربي، وعموما تكمن منزلة جهودهما أنها نوع من التحليل للمكونات الأولية، جاء عملهما خصيصا ليكون تحليلا شاملا لكل العبارات التي من الممكن أن تحدث، فقد عالجا اللغة المكتوبة كأنها رسم صوتي للغةِ الكلام، فهما يريا أن الكلام نشاط اجتماعي يحدث في مقام أدنى بين المتكلم والمخاطب، مما يبين أنّ الكلام شكلا من أشكال السلوك واصطلاحا اجتماعيا، وأن المخاطَب يلعب دوره في تحديد الشكل اللغوي الذي يستعمله المتكلم.

مصادر ومراجع:

1 – الحاج صالح عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللِسانيات العربية، مطبعة: م.و.ف.م، الجزائر 2007.
2 – سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ط2، سنة:1977.
3 – ابن يعيش: شرح المفصل، ط1، دار الكتب العلمية سنة النشر: 1422 – 2001 .
4– عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مطبعة: م.و.ف.م، الجزائر 2007.
5 – مبادئ اللسانيات العامة،ترجمة: أحمد الحمو، إشراف الحاج صالح، وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1404–1984.
6 – الخصائص: لابن جني، باب إمساس الألفاظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
7 – الزركشي: أبي عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ط، دار المعرفة سنة 1391هـ، بيروت.
8 – ابن قيم الجوزية، بدائع القرآن، تحقيق، هشام بن عبد العزيز عطاء، وعادل عبد المجيد العدوي، وأشرف محمد،مكتبة نزار مصطفى البار، مكة المكرمة، ط1، 1996.
9 – محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار غريب القاهرة،2005.
10 – الأخفش :معاني القرآني، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ/ 1990م.

الهوامش:

(1)ولد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران بالجزائر في يوم 8 من يوليه 1927م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر. درس في المدارس الحكومية، عيّن في سنة 1964م رئيسًا لقسم اللغة العربية وقسم اللسانيات، ثم انتخب عميدًا لكلية الآداب، وبقي على رأس هذه الكلية إلى غاية 1968م. وتفرغ في ذلك الوقت للدراسة والبحث في علوم اللسان.
أنشئ معهدًا كبيرًا للعلوم اللسانية والصوتية وجهزه بأحدث الأجهزة وأسس أيضًا مجلة اللسانيات المشهورة. وفي هذا المعهد واصل الأستاذ بحوثه بفضل المختبرات المتطورة الموجودة فيه وأخرج تلك النظرية التي لقبت في الخارج بالنظرية الخليلية الحديثة، وفي سنة 1988م عُيِّن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عضوًا مراسلاً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم انتخب عضوًا عاملاً به سنة 2003م وعُيِّن عضوًا في مجمع دمشق (في 1978م) ومجمع بغداد (1980م) ومجمع عمّان (1984م .(وهو عضو في عدة مجالس علمية دولية ، وتكرم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة فعيّنه رئيسًا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م.
الإنتاج العلمي والمنشورات: للدكتور الحاج صالح العديد من البحوث والدراسات في مختلف المجلات العلمية المتخصصة (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) منها:

-معجم علوم اللسان، (بالمشاركة)، مكتب تنسيق التعريب التابع للأليكسو،1992م.

-علم اللسان العربي وعلم اللسان العام (في مجلدين)، الجزائر.

-مقالة «لغة» و« مقالة »«معارف» في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة. ليدن.

- Arabic Linguistics and Phonetics, in Applied Arabic Linguistics and Signal Processing, New-York, 1987.

-بحوث ودراسات في علوم اللسان، في جزأين (عربية وفرنسية وإنجليزية) بالجزائر.

(2)الحاج صالح عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللِسانيات العربية، مطبعة: م.و.ف.م، الجزائر 2007، ج1/ 292.

(3) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1/ 217_218.

(4) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ط2، سنة:1977، ج1/ 2.

(5) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مصدر سابق، ج1/ 296.

(6) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مصدر سابق، ج1/ 342.

(7) المصدر السابق، ج1/ 249_248.

(8) سيبويه: الكتاب، ج2/ 304.

(9) ينظر:المصدر السابق، ص379 وما بعدها.

(10) ابن يعيش: شرح المفصل، ط1، دار الكتب العلمية سنة النشر: 1422 – 2001 ج1/ 19.

(11) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ _249_248.

(12) ينظر:المصدر السابق، ج1/ 216-235.

(13)ينظر: المصدر السابق ، ج1/ 211.

(14) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 212 -217.

(15) ينظر:سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ-1988م، ج1/ 430.

(16) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1/ 219.

(17) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 248.

(18) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 221 -249.

(19) المصدر السابق، ج1/ 219.

(20) ينظر:سيبويه، الكتاب، ج1/ 421.

(21) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق ج1/ 249، وما بعدها.

(22) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 221، وما بعدها.

(23) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 224.

(24) ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، المصدر السابق، ج1/ 176.

(25) ينظر:المصدر السابق، ج1/ 301.

(26) سيبويه: الكتاب، ج1/ 67.

(27) ينظر: المصدر السابق، ج2/ 404.

(28) ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ 284.

(29)ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، المصدر السابق، ج1/ 180.

(30) ينظر:سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج1/ 284.

(31) ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج2/ 64.

(32) ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، مطبعة: م.و.ف.م، الجزائر 2007، ص:228.

(33) اهتمت الدراسات الحديثة هي الأخرى بذلك، فأندريه مارتيني يرى في المجاورة، جواراً صوتياً، فعند تحليل القول إلى وحدات صوتية والكشف عن العلاقات القائمة فيما بينها لتبني الدوالّ في اللغة وهو أن أي وحدة صوتية قد يتغير لفظها طبقا للنسيج الصوتي الذي ترد فيه، ويصبح نطق الصوت اللغوي ذاته أداء

لوحدات صوتية مختلفة تبعا للجوار الصوتي الذي قبله أو بعده (*Plonematique*) *Contexte*
ينظر:مبادئ اللسانيات العامة،ترجمة: أحمد الحمو، إشراف الحاج صالح، وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، سنة 1404-1984، ص:59.

(34) الخصائص: لابن جني، باب إمساس الألفاظ، ج1/ 158.

(35)ينظر: السماع اللغوي العلمي، مصدر سابق، ص:223 وما بعدها.

(36)ينظر: المصدر السابق، ج1/ 175

(37)عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، معهد اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد 7، 1997، ص: 22

(38)ينظر: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ 177.

(39) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1/ 223-253.

(40) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 298.

(41) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 223.

(42) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 298.

(43) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 329.

(44) ينظر: بحوث ودراسات مصدر سابق، ج1/ 312و328.

(45)الزركشي: أبي عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ط، دار المعرفة سنة 1391هـ، بيروت، ج1/ 304.

(46) سيبويه: الكتاب، ج1/ 164.

(47) سيبويه: الكتاب، ج1/ 16.

(48) سيبويه: الكتاب، ج1/ 392.

(49) المصدر السابق، ج1/ 06.

(50) سيبويه: الكتاب، ج1/ 154.

(51)المصدر السابق، ج2/ 89.

(52)المصدر السابق، ج2/ 89.

(53) سيبويه: الكتاب، ج1/ 22.

(54) سيبويه: الكتاب، ج1/ 26.

(55) سيبويه: الكتاب ، باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، ج2/ 70. .

(56) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، المصدر السابق، 208.

(57) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 279.

(58) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 296 _ 219.

(59) المصدر السابق، ج1/ 292.

(60) سيبويه: الكتاب، باب ما عالجت به، ج4/ 94.

(61) سيبويه: الكتاب، باب بناء الأفعال، ج4/ 5.

(62) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ 209.

(63) سيبويه: الكتاب، باب مصادر ما لحقته الزوائد، ج1/ 154.

(64) الخصائص: لابن جني، باب في قوة اللفظ لقوة المعنى، ج1/ 158.

(65) ينظر: الخصائص:لابن جني، ج3/ 268.

(66) سيبويه: الكتاب، باب ما يبنى على أفعل، ج1/ 154.

(67) سيبويه: الكتاب، باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا، ج1/ 154.

(68)ينظر الحاج صالح :بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ 340.

(96)ينظر الحاج صالح :بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1/ 196_ 295.

(70) وفي هذا الصدد ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع القرآن، تحقيق، هشام بن عبد العزيز عطاء، وعادل عبد المجيد العدوي، وأشرف محمد،مكتبة نزار مصطفى البار، مكة المكرمة، ط1، 1996، ج4/ 815.

(71) سيبويه: الكتاب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1316 هـ، ج1/ 26.

(72) وهذا يسمونه الحمل على المعنى، ينظر:سيبويه الكتاب، ج1/ 212-213.

(73) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار غريب القاهرة،2005، ص:106 وما بعدها.

(74) الدكتور الحاج صالح: السماع اللغوي، مصدر سابق ، ص:314.

(75) الدكتور الحاج صالح: بحوث ودراسات، مصدر سابق، ج1/ 40.

(76) ينظر: المصدر السابق، ج1/ 40.

(77) سيبويه: الكتاب، باب ما يكون من الأسماء صفة منفردا، ج2/ 28.

(78) سيبويه: الكتاب، باب ما يكون من الأسماء صفة منفردا، ج3/ 549.

(79) ينظر:الدكتور الحاج صالح: بحوث ودراسات مصدر سابق، ج1/ 40.

(80) ينظر:المصدر السابق، ج1/ 29 وما بعدها.

(81) ينظر:الدكتور الحاج صالح: السماع اللغوي، مصدر سابق، ص:195.

(82) ينظر:الدكتور الحاج صالح: السماع اللغوي، مصدر سابق، ج2/ 42.

(83) ينظر:الدكتور الحاج صالح: السماع اللغوي، مصدر سابق، ص:215.

(84) ينظر:سيبويه، مصدر سابق، ص:155.

(85) ينظر:الدكتور الحاج صالح: السماع اللغوي، مصدر سابق ص:139وما بعدها.

(86) ينظر:سيبويه، الكتاب، مصدر سابق ج2/ 165.

(87) ينظر: المصدر السابق، ج2/ 265.

(88) ينظر: المصدر السابق، ج2/ 258.

(89) ينظر: المصدر السابق، ج2/ 257.

(90) الأخفش :معاني القرآني، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ/ 1990م، ص: 103

(91) المصدر السابق، ص: 408.

(92)المصدر السابق ص: 311.

(93) الكتاب سيبويه ،باب الإدغام في حرفين، ج1/ 157.